توقعات بارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي إلى ٨٥,٤٪ في ٢٠١٢م

■ ،،كتب/علي البشيري

توقع تقرير حكومي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٥,٤٪ بحلول عام ٢٠١٢م.

وبين التقرير أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى حدوث تغير محدود في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٢م.

وشهد أداء القطاعات غير النفطية تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفعت قيمة إنتاجها بالأسعار الجارية إلى ٩ تريليونات و٦٣١ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م وذلك من ٨ تريليونات و١٥١ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغ قيمة الاستهلاك الوسيط للقطاعات غير النفطية ٤ تريليونات و٦٨٢ مليار ريال مقابل ٣ تريليونات و٨٧٧ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وبحسب جهاز الإحصاء فقد بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ٤ تريليونات و٩٤٨ مليار ريال مقابل ٤ تريليونات و٢٧٣ مليار ريال وبنسبة تقدر بـ ٨١,٥٪ و٦٨,٩٪ على التوالي.

وتسعى الحكومة إلى تنمية القطاعات غير النفطية والمتمثلة في قطاعات «الزراعة والصناعة والخدمات» من الأهداف الرئيسية للخطط والاستراتيجيات التنموية المختلفة، نظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تحتلها تلك القطاعات في البنيان الاقتصادي وما تتمتع به من مزايا وإمكانيات وفرص استثمارية وتنموية مختلفة، إلى جانب تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف المخاطر والتحديات الناتجة من الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر أساسي للمالية العامة وللصادرات اليمنية.

مناقشة دور المجتمع في خدمة التنمية المحلية بالضالع

■ ،،الضالع/ سبأ

ناقش لقاء موسع بمحافظة الضالع أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب جملة من المواضيع المتعلقة بالخدمات ودور مختلف فئات المجتمع في تحقيق التنمية المحلية.

واستعرض اللقاء الذي ضم التجار وأصحاب محطات الوقود والمشائخ والاعيان والشخصيات الاجتماعية بالمحافظة الأوضاع التموينية واحتكار مادتي البترول والديزل من قبل بعض ضعفاء النفوس الذين يهدفون إلى تخزينها وبيعها بأسعار مرتفعة بالإضافة إلى سبل تحقيق الأمن والاستقرار وحفظ السكينة العامة.

وأكد اللقاء ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حق كل من يتلاعب بالأسعار واحتكار أي مواد ومعاقبة محطات بيع الوقود المخالفة وحرمانها من المشتقات النفطية.

وفي اللقاء أشاد المحافظ علي قاسم طالب بدور المواطنين في حفظ النظام والقانون والوقوف في وجه العصابات التخريبية التي تحاول المساس بالوطن وامنه واستقراره، ودعا الجميع للوقوف صفا واحدا لمواجهة الاخطار التي تحاك بالوطن وأمنه واستقراره من قبل هذه الجماعات.

مؤكدا أن محافظة الضالع ستظل وفية لمكتسبات الثورة والجمهورية والوحدة.

حضر اللقاء وكيل المحافظة صادق الادريسي ومدراء عموم المديريات.

٢٠ مليون دولار تكلفة مشاريع ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية في صنعاء

■ ،،صنعاء/ سبأ

أعلن مسؤول في الصندوق الاجتماعي للتنمية أمس الأول أن الصندوق سيقوم بتنفيذ ٢٥٣ مشروعا في محافظة صنعاء خلال الفترة المقبلة تصل تكلفتها إلى ٢٠ مليون دولار.

وأوضح مدير عام فرع الصندوق بمحافظة صنعاء محمد جغمان أنه يجري العمل حاليا في ٨٨ مشروعا في جميع المديريات في مجالات التربية والتعليم، والتدريب، والدعم المؤسسي، والطرق، والصحة، والزراعة وغيرها .

وأبدى جغمان استعداد الصندوق للتعاون مع السلطة المحلية في إعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع الحيوية التي يتطلب تنفيذها في محافظة صنعاء... مشيرا إلى أن الصندوق نفذ خلال الفترة الماضية في المحافظة مشاريع بقرابة ١٨ مليون دولار.

وجاء تصريح مدير عام فرع الصندوق خلال اجتماع عقده مع محافظ صنعاء نعمان أحمد دويد أمس جرى خلاله استعراض نشاط الصندوق خلال الفترة الماضية.

وأشاد المحافظ بما أنجزه الصندوق من مشاريع تنموية مختلفة في المحافظة، مشيرا إلى أهمية أن تشمل مشاريع الصندوق جميع مديريات المحافظة .

وحث المحافظ المسؤولين في الصندوق على القيام بتمويل إعداد الدراسات والبحوث في عدد من المجالات وخاصة في المجال الزراعي، مؤكدا دعم قيادة السلطة المحلية والتنسيق عند إعداد المشاريع المختلفة والعمل على حل أي إشكالات أو معوقات قد تعترض سير العمل في المشاريع التي يقوم الصندوق بتنفيذها في المحافظة.

كما حث الصندوق على القيام بعملية رصف الطرق والشوارع في منطقة وادي ظهر التي تعتبر منطقة أثرية وسياحية هامة تستقطب أعدادا كبيرة من السائحين والزوار محليين وعرباً وأجانب طوال العام .

تطور الأداء الجمركي

خالد عبدالله الهادي●

■ ،،في ظل تحولات العصر العالمية والمتغيرات الدولية التي تسارعت في تطوراتها منذ مطلع آخر عقود القرن المنصرم والإنفراد بنظام رأسمالي عالمي جديد قائم في قمة احتكاره وسيطرته وتحكمه على عولمة السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والتجارة الحرة والأدوات التقنية والتكنولوجية والمعلوماتية والبيوتات المالية "صندوق النقد والبنك الدوليين" والهياكل التنظيمية الهيئات الدولية والمنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية وهيئة التنمية والتجارة الدولية والتنمية الأمريكية ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها التي أضحت تضم في عضويتها وتلتزم بنظمها وتشريعاتها وأدواتها ومعاييرها ولوائحها وبتعليماتها أغلبية إن لم تكن جميع بلدان ودول وحكومات العالم التي وجدت نفسها أمام تحديات جمة رهيبة ومخيفة حقاً وخاصة حكومات بلدان العالم الثالث أما ما تسمى "الدول النامية" والأقل نمواً ومن بينها حكومة بلادنا ودولتنا التي فرضت عليها تلك التحديات والتحولات الدولية والتطورات العصرية في المباشرة بإجراء تعديلات دستورية عام ١٩٩٤م أوضحت من خلاله ملامح النظام الاقتصادي الرأسمالي للدولة وقامت منذ عام ١٩٩٥م بتنفيذ برامج إصلاح اقتصادية وإدارية هيكلية وخصخصة بعض القطاعات العامة إلى خاصة وأوكلت القطاع الخاص الكثير من المهام والمسئوليات الخدمة العامة والتنموية في مجالات عدة كالتعليم الأساسي العام والفني والمهني والجامعي والمجال الصحي العام والتربوي والثقافي والصناعي والتجاري والزراعي وكثير من المجالات الخدمية والتنموية والاستثمارية بما يتقارب وسياسات وشروط الهيئات الدولية والمعنية بالهيكلة الاقتصادي والإدارية والتنظيمية المحلية والتي تعول الحكومة عليها "القطاع الخاص" إسهاماً فاعلاً ودوراً رياديا في رفع مستويات حياة الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة مع مراعاة بناء وهيكلة القطاعات العامة الحيوية الخدمية والتنموية وتطوير نظمها وهياكلها التنظيمية والإدارية في كوادرها البشرية والفنية التقنية والإجرائية لمصلحة الجمارك على سبيل المثال محل تناولتنا والتي شهدت تحولات متسارعة وتطورات متلاحقة بما ينسجم ويتناغم والبرامج الإصلاحية الحكومية ويواكب المتغيرات الإقليمية والعالمية العصرية الحديثة في مجالات عمل الجمارك حيث طبقت كثيراً من النظم العالمية كالنظام المنسق والنظام الآلي الجمركي العالمي "أسيكودا" إلى النظم الفرعية كالمعاينة والتدقيق والقيمة والتثمين والفحص والانتقائية ودرء المخاطر والتصنيف وغيرها من النظم وفق القواعد والإجراءات والآليات والمعايير المعمول بها عالمياً وفي ذات الوقت مواصلة تطوير نظمها التشريعية القانونية ولوائحها فيما يواكب ويتوافق والمتطلبات الإقليمية والعالمية في مجال الجمارك وينسجم والسياسة الوطنية ويأخذ بالاعتبار الظروف والأوضاع العامة والبيئية المحلية ذات الخصوصية التي تميز بين الخاص وما هو قابل لأن يكون عاماً ومشتركاً كما كانت حكومة بلادنا ممثلة بمصلحة الجمارك منذ وقت مبكر عضواً عاملاً في منظمة الجمارك العامة وتسعى لنيل عضويتها في منظمة التجارة العالمية خلال العام القادم والذي يليه على أقصى تقدير وأضحت كثير من النظم والإجراءات ومجالات الشئون الجمركية المحلية وفق نظم وإجراءات ومعايير ومجالات جمركية عالمية ومع ذلك تواصل مصلحة الجمارك بذل جهودها ومضاعفة مهام أعمالها في وضع وتنفيذ خططها الاستراتيجية ومشاريعها البنيوية التكوينية والتطويرية التنموية وبرامجها العملية الحديثة وآلياتها التنفيذية باستمرار بما يجعل هذا القطاع الحيوي الهام يؤدي دوره الحقيقي في تقديم خدمة جمركية متميزة ورفد الخزينة العامة بالموارد التي تكون بحق إحدى أهم وأكبر ركائز الاقتصاد ومساهماً رئيسياً بديلاً في تلبية الاحتياجات ومواجهة الكثير من التحديات وتحقيق التنمية الحقيقية. أدركت لها ولأهميتها وضرورتها قيادة مصلحة الجمارك ووضعت رؤاها وتصوراتها في نصوص بعض مواد وأحكام قانون الجمارك وقانون الاستثمار في تعديلات قانونية "إلغاء وإضافة" جراء إقراراها التشريعي عامنا الجاري وبالأحرى الشهر قبل المنصرم في توجهات عملية جادة وطموحات جمركية تنموية وطنية وخدمية عصرية حديثة وحضارية متميزة وفي ذات السياق من تطور الجمارك في العصر الحديث تبذل قيادة المصلحة جهودها وتكثف أعمال تعاونها وتنسيقها العملي المتواصل في علاقاتها المحلية مع كافة الجهات والهيئات والقطاعات العامة والخاصة ذات الارتباط والعلاقة والاهتمام المعني بالشئون الجمركية من جهة في إطار شراكة وطنية بمنظومة خدمية وتنموية واحدة وفي تعاونها وتنسيقها الثنائي والإقليمي والدولي والعالمي مع الإدارات الجمركية في كثير من حكومات البلدان الشقيقة والصديقة ومع الهيئات والمنظمات الدولية والعالمية ذات العلاقة والارتباط والاهتمام التنظيمي والخدمي والتنموي في مجال الجمارك ومتابعة كل ما هو جديد وتطوير كل ما لا بد له أن يكون متجدداً ورغم إطلاع قيادة مصلحة الجمارك بمهام متعددة ومسئوليات كبيرة فرضتها متغيرات وتطورات بيئية محلية وإقليمية وعالمية نجدها بذات الوقت تعمل في بيئتها الداخلية إدارات ودوائر على تفعيل أنشطتها ومضاعفة مهام أعمالها في الإشراف والتفتيش والرقابة والمراجعة الداخلية والمتابعة لسير كافة أعمال إدارتها ودوائرها في المنافذ الجمركية البحرية والبرية والجوية التي تزيد عن ٤٤ دائرة ومع كل ذلك هناك تحديات وهناك صعوبات تواجهها مصلحة الجمارك تحول إلى حد ما دون تحقيق النجاحات والطموحات التنموية الإيرادية الحقيقية المتنامية والمتطورة والخدمية المتميزة التي تنشدها وتصبو إليها في مكافحة التهريب الأخطبوطية المتشابكة المعبدة والمتشعبة الضارة والخطيرة التي تفقدها القدرة على مكافحتها والقضاء عليها بانفرادية إلى غياب مجال الوعي والتثقيف والتنوير الجمركي الإعلامي التوعوي والإرشادات بكافة النظم والتشريعات والإجراءات الجمركية التي تخلق ثقافة جمركية وطنية بين أوساط العاملين بحقل الجمارك خصوصاً وأوساط المتعاملين وأفراد المجتمع عموماً من خلال نشرات شهرية وإصدارات فصلية.

وهناك كثير من الإدارات الجمركية في عدة حكومات بلدان شقيقة تولي اهتماماتها وتضع في أولوياتها وهيكلتها لهذا المجال التوعوي التنويري والإعلامي التثقيفي والإرشادي خلقت ثقافة جمركية وطنية فاعلة بين أوساط عامليها والمجتمع واعية بأهمية الجمارك وتفاعل جذري ومجتمعي إيجابي ومتعاون تطوعي عملي فاعل وتنموي مفيد وحققت بذلك كثيراً مما كانت تهدف إليه وتعول من نجاحات جمركية تنموية إيرادية متطورة تنظيمية وسلوكية وطنية خدمية متميزة.. إلى صعوبات أخرى ومعوقات جميعها أساساً بحاجة إلى تفاعل وتشجيع وتعاون كافة الجهات والهيئات ذات العلاقة في سبيل تجاوزها والقضاء عليها لأن تلك التحديات والمعوقات معظمها متشابكة معقدة ومتشعبة تقتضي تشجيع وتعاون وتنسيق ودعم قيادة وزارة المالية ومتابعة إشرافية وتقييمية وتفاعل إيجابي وتعاون عملي جاد مع الرؤى والتصورات في المشاريع والأفكار التي يطرحها ويرفعها بعض الخبراء المهتمين والماهرين الذين يمتلكون أفكاراً ومتخصصين في حقل الجمارك تطويعياً مع مواصلة وتكثيف جهود تواصلها وتنسيقها مع كافة القطاعات والمحاور والجهات ذات العلاقة والارتباط بالقضايا "الصعوبات تلك والتحديات" في وضع خطط استراتيجية متكاملة في وحدة واحدة وبرامج عمل وآليات تنفيذية في منظمة واحدة وخطوات عملية منظمة وموحدة.

عضو استشاري المكتب الفني